

## دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي (التجربة الكويتية والإمارتية)

The role of fiscal policy in achieving social justice From an Islamic perspective (Experiment Emirates and Kuwait)

أحمد قنيع

جامعة غرداية- الجزائر

[ahmedguenaya@gmail.com](mailto:ahmedguenaya@gmail.com)

Received: 16/03/2019

خيرة زقيب

جامعة غرداية- الجزائر

[ZeguiebKheira@gmail.com](mailto:ZeguiebKheira@gmail.com)

Accepted: 02/12/2019

Published: 25/12/2019

### ملخص:

هدفت الدراسة الى معرفة الدور الذي تلعبه السياسة المالية الإسلامية في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال الاعتماد على الأدوات المالية التي شرعها الإسلام في كسب المال، ومن أجل الاجابة على اشكالية الدراسة قمنا بدراسة حالة شملت بيت الزكاة الكويتي وصندوق الزكاة الاماراتي، حيث تقوم هاتين الهيئتين بالمساهمة في عديد المشاريع في قطاعات مختلفة اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية تضمن حصول الفرد على حقوقه، وكذا التوزيع العادل للثروات.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، العدالة الاجتماعية، أدوات السياسة المالية الإسلامية، بيت الزكاة، صندوق الزكاة.

تصنيف JEL: E62, E63, H30.

### Abstract:

The study aimed to find out the role of Islamic financial policy play in order to achieve social justice, so by relying on financial instruments that were prescribed by Islam to make money, and in order to answer the problematic study, we studied the case included the Kuwaiti Zakat House Zakat Fund, the United Arab Emirates, where the two bodies to contribute to many projects in different sectors of economic, social, educational and health guarantees for individual rights, as well as the equitable distribution of wealth.

**Keywords:** fiscal policy ; social justice ; Islamic financial policy tools, Maison Zakat, Fonds Zakat.

**Jel Classification Codes:** E62, E63,H30.

\* المؤلف المرسل: خيرة زقيب، الإيميل المهني: [ZeguiebKheira@gmail.com](mailto:ZeguiebKheira@gmail.com)

## 1. مقدمة:

تعتبر السياسة المالية وأدواتها من المساهمين بشكل فعال في تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وملزمة بتحقيق ذلك، لاسيما في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة بفضل فعاليتها استحوذت السياسة المالية على مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، التي تعد ذات فاعلية في تحقيق الدور المنوط بها لتحقيق الأهداف التي يسعى الاقتصاد الوطني لتحقيقها، حيث كان دورها في الاقتصاد محايدا في وقت مضى، وذلك قبل الأزمة الاقتصادية العالمية 1929م.

الأمر الذي كانت له انعكاساته على أداء ودور السياسة المالية وأصبح لها دور بالغ الأهمية في الاقتصاد؛ حيث تؤثر تأثيرا فعالا على هيكل الاقتصاد الوطني، ويتجلى هذا التأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية لأفراد المجتمع يمكن أن تكون السياسة المالية عامل من العوامل المساعدة والمساندة في دعم الاقتصاد الوطني ونجاح السياسات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى يمكن أن تكون سبب في فشل برامج التنمية وسياسات الإصلاح الاقتصادي، أو في تأخير وتعطيل تحقيق الأهداف المرجوة من البرامج والسياسات الاقتصادية، حيث تعتبر السياسة المالية العنصر المكمل للتنظيم المالي وفق المنهج الذي رسمه الإسلام للدولة وذلك وفق التصور الذي يسعى لتحقيقه في حياة الناس وفق الإجراءات التي يقتضها التشريع المالي، وقدرة السياسة المالية الإسلامية على توفير الكفاية، بأن عدد أفراد المجتمع ومتطلباته في العصر الأول من الخلافة كانت محدودة، ولذا رأينا هذا العدل السائد في المجتمع، وتلك العدالة الاجتماعية التي طبقت على الجميع، الآن نستطيع القول بأن ولي الأمر يستعين بالأعوان الأمناء المخلصين الذين يساعده في تنفيذ مهامه، كما أن إمكانيات المجتمع وموارده قد زادت بما يتناسب مع عدد أفرادها، ولذلك فإنه لا عذر لولي الأمر أن قصر ولم يحقق العدل ولم يقتضي بأسلافه الأولين.

من خلال أهمية السياسة المالية ودورها الفاعل في تحقيق العدالة الاجتماعية سوف نتناولها من خلال مجموعة من

المحاور التي لها علاقة بالموضوع.

والسؤال المطروح هو: إلى أي مدى يمكن للسياسة المالية أن تحقق العدالة الاجتماعية وفق منظور إسلامي؟

للإجابة على الإشكالية الرئيسية ارتأينا إلى المحاور التالية:

- ماهية السياسة المالية الإسلامية؛
- أدوات السياسة المالية الإسلامية؛
- التعريف بالعدالة الاجتماعية في الإسلام؛
- دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي.

أهداف البحث:

- تسليط الضوء على أدوات السياسة المالية الإسلامية؛
- التعرف على مختلف أبعاد العدالة الاجتماعية؛
- نظرة الإسلام للعدالة الاجتماعية وسبل تحقيقها انطلاقا من أدوات السياسة المالية الإسلامية؛
- التعرف على مختلف الأنشطة والمشاريع التي يقوم بها بيت الزكاة الكويتي والإماراتي في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية باعتبارهما هيئتين عامتين تختص في تحصيل إيرادات أدوات السياسة المالية الإسلامية.

أهمية البحث:

- تزايد الاصوات المطالبة بضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، وزيادة الوعي المجتمعي بهذا الشأن؛
- زيادة الاهتمام بدراسة أدوات السياسة المالية الإسلامية؛
- البحث عن بديل للسياسات المالية المتبعة التي فشلت في معالجة بعض الازمات الاقتصادية والاجتماعية.

## 2. الجانب النظري:

## 2.1. ماهية السياسة المالية:

## 2.1.1. مفهوم السياسة المالية:

هي مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) خلال فترة معينة، (أبو الفتوح، 2002) من خلال ذلك نستطيع القول بأن السياسة المالية الطريق الذي تنتهجه الحكومة في تخطيط الانفاق العام وتديبر وسائل تمويلية كما يظهر في الموازنة العامة للدولة. (عبد الحميد، 1997، صفحة 238)

بينما عرفت السياسة المالية الإسلامية بأنها مجموعة الأسس التي تقوم عليها مجالات الانفاق العام للدولة الإسلامية، وتجميع الموارد المالية اللازمة للإنفاق على تلك المجالات، فضلا عن أسس إدارة الدين العام الإسلامي (هشام، 2007، صفحة 8) مسترشدين بقول الله تعالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) القرآن الكريم، سورة الفرقان: آية رقم (67).

## 2.1.2 أهداف السياسة المالية الإسلامية:

تقوم السياسة المالية بتحقيق بعض الأمور من خلال:

- تعديل توزيع الدخل ليتناسب مع مفهوم المجتمع والعدل الاجتماعي (حمدي، 1982، صفحة 10)، أي العمل على إعادة توزيع الدخل بشكل عادل وتحقيق رفاهية المجتمع. (نزار و ابراهيم، 2006، صفحة 299)
- تقوم السياسة المالية في الفكر الإسلامي على ضرورة التدخل في توجيه الاقتصاد وتحقيق التوظيف الكامل وتوفير الحد الأدنى من مستوى المعيشة الذي ينبغي أن يوفر لكل فرد؛
- تحرص السياسة المالية في الإسلام على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وإعطائها الأولوية في الإنفاق، فخصص الإسلام مورد الزكاة للإنفاق على إشباع الحاجات الأساسية للإنسان وسدها بل وتنمية القدرات الفردية لدى الشخص بالاستغناء عن الدولة وتحويله ممول؛ لهذا فإن للسياسة المالية في الفكر المالي الإسلامي تقوم على تعدد الميزانيات، بحيث يكون للتكافل الاجتماعي والتنمية الاجتماعية ميزانية خاصة يتم الإنفاق منها، ولها مواردها الخاصة المثلة في حصيلة الزكاة.
- دفع عجلة التنمية وإشاعة الاستقرار في ربوع الاقتصاد، وتحقيق العدالة الاجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين، بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل والثروات. (أريا، 2010/2011، صفحة 19)
- تحقيق العدالة الاجتماعية: العدالة في المفهوم السياسي والاقتصادي والاجتماعي تعني مساواة الناس أمام القانون والاستفادة من الخبرات العامة وتحقيق التكافل بين الأغنياء والفقراء وإزالة مظاهر التمييز كلها بين الأفراد بغض النظر عن اللون أو الجنس أو الأصل) أن يتمتع الجميع بالحقوق والحريات دون تمييز). (بلوافي، أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر 1970-2011-، 2012/2013، صفحة 60)

## 3.1.2 خصائص السياسة المالية الإسلامية:

- الربانية: وتعني ان مصدر السياسة المالية نابع من الشريعة الإسلامية التي تتمثل أساسا في أركان التشريع الإسلامي التي تشمل القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة والإجماع والقياس؛
- الاستقلالية الذاتية: ويقصد بها أن السياسة المالية تتمتع بالاستقلالية الكاملة في أسسها وقواعدها وأحكامها ضمن نظام مالي اقتصادي متكامل؛

- الأسبقية التشريعية: ونعني ان تطبيق السياسة المالية الإسلامية يحتاج الى موافقة مسبقة من قبل مجلس الشورى او احدى الهيئات المختصة في الإفتاء؛
- المرونة والشمولية: ان السياسة المالية مبنية على مجموعة من الاحكام الصالحة لكل زمان ومكان، ولها القدرة على التكيف مع مختلف التطورات والتغيرات التي تطرأ على الحياة المجتمعية؛
- الجمع بين التخصيص والعمومية: من خلال السياسة المالية هناك جزء من الإيرادات العامة التي يتم انفاقها على جهات محددة ومخصصة كالزكاة، في حين ان هناك إيرادات يتم تقديمها الى ولي الامر لينفقها في مصلحة الناس حسب الاولويات والترتيبات والظروف التي تحيط بالمجتمع الإسلامي.

## 2.2 أدوات السياسة المالية الإسلامية:

تعتمد السياسة المالية وهي بصدد تحقيق أهدافها على أدوات متعددة تتمثل هذه الأدوات السياسة المالية الإسلامية في الإيرادات العامة الإسلامية وهي تنقسم بدورها إلى الفرعين الآتين: الفرع الأول: الإيرادات الدورية "العادية": تتمثل الإيرادات الدورية في الزكاة، الخراج، الجزية، عشور التجارة، والإيرادات غير الدورية للدولة الإسلامية، سوف نحاول اجمال ما استطعنا إلى ذلك سبيلا كل مورد على حدى. (معين سرداح، 2015، صفحة 48)

### 1.2.2 الإيرادات الدورية العادية: وتتمثل فيما يلي (الزكاة والخراج والجزية وعشور التجارة) :

#### أ. الزكاة:

تعد الزكاة ركنا من أركان الإسلام الخمسة وهي عبادة مالية ذات تأثير اقتصادي ومالي، واجتماعي وهي أساس النظام المالي الإسلامي، وجوهر السياسة المالية في الإسلام في الإسلام وأكثر أدواتها فاعلية، وتعمل الزكاة كمؤسسة ربانية للتكامل الاجتماعي، والقضاء على أشكال الطبقة، ومحاربة الفقر، وتقليل الفوارق الاجتماعية في المجتمع (تحقيق العدالة الاجتماعية). ونظرا للأهمية القصوى للزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية، فتشريع الزكاة وضع لحكمة وهي أنها دعامة من دعائم الإسلام المالية والاقتصادية، ومورد لا ينضب من موارد الدولة الإسلامية، فهي تعتبر ركنا ماليا واجتماعيا هاما من أركان الإسلام، ولذلك فهي عبادة مالية يكفر جاحدها ويستباح دمه، لذلك قاتل أبو بكر رضي الله عنه المسلمون الممتنعون عن أدائها فقال بعد أن استدل بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ... الحديث" والله لأقاتلن من فرق بين الزكاة والصلاة".

نستطيع القول بأن أن السياسة المالية الإسلامية سبقت كل النظم المالية الأخرى من تحسين العلاقة بين الممول والدولة، وكيف أوجبت على عامل الزكاة ألا يظلم الممول، بأن يأخذ من أوسط ماله لا بأعلاها ولا بأدناها، كذلك أوجبت على العامل أن يدعو له بالبركة والصلاة عليه، ولم تأخذ الزكاة جبرا عنه، بل جعلته يخرجها طيبة بها نفسه، مبتغيا رضا المولى عز وجل.

#### ب. الخراج:

الخراج في لغة العرب: اسم للكرء والغلة، ومنه قوله صلى الله عنه وسلم "الخراج بالضمان"

قال الله تعالى ﴿أَلَمْ تَسْأَلْهُمْ خُرْجًا فخرَجَ رِبْكَ خَيْرٌ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ (القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية رقم: 29).

والخراج اصطلاحا: هو ما يدفع على الأرض التي فتحها المسلمون عنوة أو صلحا، فهو ما يأخذه السلطان من وظيفة الأرض، أي ما وضع على رقاب الأرض التي تؤدي عنها، وهو الآن يشبه ما نطلق عليه الضريبة العقارية على الأراضي الزراعية، أو ضريبة الأقطان.

وقد كانت حصيلة الخراج من أكبر موارد الدولة وأهم ما يجبي من غير المسلمين، حيث اتسعت الفتوحات وكثرت الأراضي الخراجية، فاهتمت به الدولة ونظمتها بشكل دقيق، ويرجع الفضل في ذلك لعمر بن الخطاب رضي الله عنه وأرضاه الذي بلغ خراج السواد في أول سنة وضعه في مائة ألف درهم.

حيث يتبين لنا أن مدى عدالة الإسلام في فرض ضريبة الخراج ومراعاتها لظروف الممول ومقدرته التكليفية فلم تحمله مالا يطيق بل إنها أسقطت عنه الضريبة عند عدم القدرة على دفعها مع أنه على غير دينها. يعتبر الخراج أداة من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، لأنه وحسب رأي الراجح يجوز للدولة الإسلامية الزيادة في مقدار الخراج والنقص منه، والتغير، ويجوز التحصيل العيني أو النقدي أو المزج بينهما إذ كان ذلك مرتبط بتحقيق مصلحة معتبرة وفي حدود طالقة أهل الخراج.

ت. الجزية:

• تعريف وطبيعة الجزية: الجزية هي الخراج المضروب على رؤوس الكفار إذلالاً وصغاراً والمعنى حتى يعطوا الخراج عن رقابهم.  
• وتعرف الجزية بأنها: وظيفة مالية تؤخذ من أهل الذمة والمجوس لأقامتهم بدار الإسلام والأصل في فرض الجزية الكتاب والسنة والإجماع، وقد شرعت الجزية في السنة الثامنة للهجرة، وقيل في السنة التاسعة حينما نزلت سورة التوبة. ولا تؤخذ الجزية إلا على حر بالغ ذكر قوي على الاكتساب، ولا على النساء ولا على الصبيان ولا على المجانين، ولا على الرهبان أهل الصوامع ولا على شيخ فان ولا على فقير.

قال الله تعالى ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾. (القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية رقم: 29).

الجزية في العصر الحديث: يوجد في معظم الدول الإسلامية في وقتنا الحاضر ذميون لا يدفعون الجزية. ويمكن تبرير ذلك أنهم يشتركون في الدفاع عن دار الإسلام، والمساهمة في هذا الواجب يسقط عنهم الجزية، ولكم تجب المساواة بينهم والمسلمين من حيث دفع الزكاة، فيجب إلزام أهل الذمة بما يعادل ما يلتزم به المسلمون بالزكاة، وإلزامهم أيضاً بالضرائب أيضاً أسوة بالمسلمين، ولا مانع لتسميتها زكاة مع ملاحظة أن الزكاة بالنسبة للمسلم إلزام تعبدية أما بالمسبة للذمي إلزام مالي فحسب. ث. عشور التجارة (الضرائب الجمركية): وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بحكم كونها كيان قانوني له حق التملك.

• عشور التجارة (الضرائب الجمركية): هو ما يفرض على أموال أهل الذمة والحريين المعدة للتجارة اذا انتقلوا بها من بلد إلى بلد داخل بلاد الإسلام (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، 1404هـ، 101م)، ويعد عمر بن الخطاب أول من فرض ضريبة العشور.

يمكن اعتبار العشور أداة من أدوات السياسة المالية في الإسلام يمكن للدولة أن تغيرها بالزيادة أو النقصان لتحقيق أهداف اقتصادية معينة بحسب مصلحة الدولة.

• إيرادات أملاك الدولة الإسلامية: وهي عبارة عن الأموال التي ترد على الخزينة العامة ويكون مصدرها أملاك الدولة، الأراضي، البحار، المناجم، المشروعات، وغيرها، حيث يطلق عليها اصطلاح الدومين.

2.2.2 الإيرادات غير الدورية:

يمكن اجمالها في أربعة أنواع وهي (الغنائم، الفية، القروض، التركات التي لا وارث لها) (معين سرداح، 2015)

أ- الغنائم: تعرف الغنائم بأنها ذلك المال الذي يظفر به المسلمون من الكفار بالقتال ويؤخذونه عنوة وقهراً، وقد بين القرآن الكريم الغنائم وما يخص بيت المال منها في قوله تعالى ﴿أعلموا أنما غنمتم من شئ فأنا لله خمسة وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل﴾. (القرآن الكريم، سورة الأنفال من الآية رقم: 41).

فجعل الله الخمس للذين ذكروا في الآية والأربعة أخماس الباقية للفاتحين المسلمين، وكانت أول غنيمة تقسم بناء على هذه الآية هي غنيمة غزوة بني قينقاع، حيث كانت الغنيمة قبل هذه الآية ملكا خالصا للرسول يتصرف بها بحكمته ورشاده.

وينم توزيع الخمس الذي حددته الآية على المصارف الخمسة المذكورة فيها بالتساوي، وفيما يخص سهم الله ورسوله في الوقت الحالي فيكون من نصيب بيت مال المسلمين، ويصرف في الكراع والسلاح ويصرف في مصالح الأمة.

ب- الفيء: ويعرف الفيء بأنه ما أخذ من مال مشترك لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب، كالذي تركوه فرعا من المسلمين وهربوا. ويستمد الفيء شرعيته من الآيات التي تضمنتها سورة الحشر والتي نزلت بمناسبة غزوة بني النضير، فقال تعالى ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله إن الله شديد العقاب﴾. (القرآن الكريم، سورة الحشر من الآية رقم: 7). حيث أجمع الفقهاء على أن أموال الفيء يجب توزيعها على المسلمين والراجح هو رأي الجمهور في عدم تخميس الفيء وجعله في مصالح المسلمين حسب ما تقضي به مصلحة الإسلام لا فرق بين غنى وفقير تأسيا بفعل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما. (هشام، 2007)

ت- التركات التي لا وارث لها: ويقصد بها التركات والأموال التي يموت صاحبها دون أن يكون له وارث شرعي يرثها حيث إن كل تركة لا وارث لها تؤول إلى بيت مال المسلمين، وتضم إلى وارداته وهي من الموارد غير الدورية لبيت المال.

ث- القروض العامة: قد تلجأ الدولة الإسلامية إلى الاقتراض كمورد غير عادي في حالة عدم كفاية الموارد العادية لتغطية الإنفاق العام والحقوق المالية المتعلقة بسيادة الدولة.

في حال حاجة الدولة الأموال فلها أن تطلب من أهالي البلاد القروض الحسنة بدون فوائد، وإن لم يفي ذلك بحاجتها فلها أن تأمر البنوك بإقراضها بدون فوائد جزءا من ودائع الأفراد لديها.

ج- الضرائب (التوظيف): تعد الزكاة الفريضة المالية الوحيدة في النظام الاقتصادي الإسلامي التي تجب على كل الإنسان لأنه يملك مالا، ومع ذلك يحق للدولة أن تفرض على الأغنياء بالعدل والمعروف ما تحتاج إليه إذ لم تفي أموال الزكاة الأمة وخصوصا سهم في سبيل الله.

الضرائب كسياسة مالية: إن الشروط التي وضعها علماء المسلمين لإجازة فرض الضريبة يجعل من هذه الضريبة المشروعة ضريبة تمويلية تجب لتنفق في الأوجه المشروعة، فيمكن اعتبارها أداة مالية اجتماعية لتحقيق العدالة الاجتماعية التي هي أحد أهداف النظام المالي، ومع ذلك فإنه لا يصح فرضها للتأثير على النشاط الاقتصادي فقط مع وجود حاجة مشروعة تقتضيها أي أن الضريبة لا يمكن اعتبارها من هذا الجانب أداة مالية في النظام المالي الإسلامي.

ح- الإصدار النقدي: يقصد به لجوء الدولة إلى كمية جديدة من النقود في الحالات غير العادية وعدم كفاية الموارد الأخرى. والحقيقة أن هذا الأسلوب ينطوي على ينطوي على آثار اقتصادية واجتماعية سيئة، أهمها التضخم وارتفاع الأسعار، أي أن الإصدار النقدي هو ضريبة يتحمل أعبائها الفقراء أكثر من الأغنياء وهذا يتنافى مع عدالة الإسلام وبناء على ذلك فإن الإصدار النقدي لا يمكن اعتباره أسلوبا لسد العجز في الموازنة العامة للدولة الإسلامية في حالة وجود أي من بدائل أخرى، ولهذا فإن الإصدار النقدي لا يمكن اعتباره أداة مالية أساسية في الاقتصاد الإسلامي.

### 3.2 التعريف بالعدالة الاجتماعية في الإسلام:

تشكل العدالة والمساواة من القيم السامية والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها كل المجتمعات، ويشير مفهوم العدالة الاجتماعية إلى العدالة التوزيعية التي يتساوى فيها الجميع أمام العدالة والقانون والاعباء والتكاليف العامة، والعدالة في الحقوق الإنسانية والاقتصادية والبيئية والثقافية والصحية والتعليمية، كما يشير هذا المفهوم إلى الحالة التي ينتفي فيها الظلم



والاستغلال والاقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفروقات غير المقبولة بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ومن هذا المنطلق وجب نبذ كل اشكال الظلم الاجتماعي.

### 1.3.2 أبعاد العدالة الاجتماعية: تتمثل أبعاد العدالة الاجتماعية في مايلي :

- **البعد الاقتصادي:** المتعلق بمدى اشتراك أفراد المجتمع في العملية الإنتاجية وفي جني ثمارها. وهو ما يقود إلى قضية المساواة في الفرص والحقوق الاقتصادية في مجال العمل، وملكية وسائل الإنتاج، والحصول على الخدمات والمعلومات دون تمييز، وكذلك قضية إعادة التوزيع؛
- **البعد الاجتماعي:** الذي يتعلق بمشكلات التمييز والحرمان والفقر والإقصاء الاجتماعي، وما تستجوبه معالجتها من سياسات لتمكين الفئات المحرومة من تحسين أوضاعها على نحو مستدام. إن تمكين الفئات المحرومة يتطلب الإنفاق على التعليم والصحة بحيث تتم إتاحة فرص متساوية في المجتمع بعيداً عن الفجوات بين الدخول؛
- **البعد البشري:** الذي ينصب على مسألة الوفاء بحقوق الإنسان، ومسألة تكافؤ الفرص أمام الجميع لتنمية قدراتهم وتوسيع حرياتهم. وحماية الحقوق السياسية من الانتهاكات الأمنية؛
- **البعد الإقليمي:** المتعلق بالتفاوتات في توزيع الموارد والدخل القومي بين أقاليم الدولة والذي يتطلب الانتباه إلى دور السياسات العامة في توسيع هذه التفاوتات أو تقليصها، كما يتطلب التحول التدريجي نحو اللامركزية؛
- **البعد الجيلي:** الذي يتعلق بالعدالة بين الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، ليس فقط في توزيع الموارد الطبيعية وتحمل كلفة التلوث، وإنما أيضاً في تحمل أعباء الدين العام؛
- **البعد الثقافي:** وأهمية تنمية القيم التي تحض على الإبداع والعمل والاجتهاد والمنافسة والاعتراف بالأخر والحوار والحلول الوسط.

### 2.3.2 أركان العدالة الاجتماعية وفق المنظور الاسلامي: ويمكن اجمالها فيما يلي:

- **المساواة بين الناس:** يرفض الاسلام كل أشكال التمييز على أساس الجنس او اللون او النسب، وجعل التفضيل يكون من خلال التقوى ودرجة الايمان وذلك في قوله تعالى: " يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم إن الله عليم خبير" فالمساواة تعطي حيوية للمجتمع، وتشمل امام الشريعة والقانون، المساواة في فرص تقلد المناصب العامة، المساواة في الحصول على المكاسب والامتيازات، المساواة في الحقوق والواجبات.
- **العدالة في توزيع الثروات:** ان الاسلام يقر بمبدأ التفاضل في الأرزاق، وذلك طبقاً للآية الكريمة: " وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرِزْقِهِمْ عَلَىٰ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فِيهِمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ" (النحل) ويسعى لتضييق الفجوة بين الاغنياء والفقراء، وتعد الزكاة من أهم الادوات المالية الاكثر فعالية في عدالة توزيع الدخل والثروات، والتي تقتطع من الأغنياء بعد ان يحول عليها الحول تبلغ النصاب، وتوزيعها على الفئات المستحقة، الامر الذي يحسن من الاوضاع المعيشية للفقراء والمساكين، وتضييق الفجوة بينهم وبين الأغنياء. (معين سرداح، 2015).
- **احترام حقوق الانسان:** يعد الانسان أشرف وأكرم الكائنات، والاسلام يشدد على حقوق الحياة الكريمة بقوله تعالى " مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ"، وعن هشام بن حكيم قال: سمعت الرسول عليه الصلاة والسلام يقول "إِنَّ اللَّهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ النَّاسَ فِي الدُّنْيَا" (مسلم) وهذا ما يدل على نبذ كل أنواع التعذيب والظلم وحتى في حالة الحرب والقتال، فقد حرم الاسلام كل أشكال التعدي على المرأة على والأطفال وكبار السن (والإرشاد)، وكذا حماية الحريات بما فيها الحرية العقائدية من خلال قوله تعالى " لا إكراه في الدين ".

#### 4.2 دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي:

تستطيع السياسة المالية الإسلامية أن تساهم مساهمة فعالة في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق أدواتها المتعددة، وعلى رأسها الزكاة وغيرها من الأدوات الأخرى التي لا تتوافر لغيرها، خاصة وأن بعض مصارف تلك الأدوات-الزكاة- وهي محددة، وهي منصرفة إلى الفئات المعدمة كالفقراء والمساكين.

وإذا كان الإسلام يقر التفاوت بين البشر القائم على العوامل المشروعة، إلا أنه عند وجود فقر مدقع وغني فاحش، أو بعبارة أخرى عند حدوث اختلال في توزيع الدخل والثروة للمجتمع، نراه يتدخل لإعادة توزيع الدخل والثروة بين الأفراد " من خلال سياسته المالية" ويقوم منهجه في ذلك على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي:

- المساواة التامة بين أفراد المجتمع عند الكفاف " الحد الأدنى للمعيشة";
- توفير حد الكفاية " الحد اللائق للمعيشة" إذا سمحت الإمكانيات بذلك؛
- التفاوت المسموح أو المتوقع أو الشرعي.

فعدالة التوزيع – أو العدالة الاجتماعية – في الإسلام تقرر المساواة التامة المطلقة بين الأفراد عند حد الكفاف، وتلزم الدولة عدم التمييز بين أفرادها عند هذا الحد، واد توافر لديها الإمكانيات فإنها ملزمة بتوفير حد الكفاية، ثم تجيز التفاوت بين الأفراد ونقصد به التفاوت المنضبط أو المتوازن، ولا تجيز التفاوت الطبقي أو الغنى الفاحش مع وجود الفقر المدقع.

#### 3. الجانب العملي:

##### 1.3 التجربة الكويتية:

##### 1.1.3 التعريف ببيت الزكاة:

تم إنشاء بيت الزكاة الكويتي في ربيع الأول 1403 هـ الموافق 16 يناير 1982 م، وذلك تطبيقاً للقانون رقم 5 لسنة 1982، حيث يعتبر بيت الزكاة كهيئة عامة ذات ميزانية مستقلة، تكون لها الشخصية الاعتبارية، وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية، وكان تأسيس بيت الزكاة خطوة رائدة لإحياء ركن من أركان الإسلام، وتيسير أدائه والعمل على جمع وتوزيع الزكاة والخيرات بأفضل الطرق المباحة شرعاً وبما يتناسب والتطورات السريعة في المجتمع واحتياجاته. (بيت الزكاة الكويتي).

##### 2.1.3 إيرادات أدوات السياسة المالية الإسلامية في دولة الكويت:

تتعدد موارد بيت الزكاة الكويتي، حيث يسعى هذا الأخير إلى رفع عوائده وتطوير استثماراته، والرفع من الكفاءة الإدارية للاستغلال الأمثل للإيرادات التي يتحصل عليها، وإنفاقها بالطريقة المثلى، والجدول رقم 1.

##### الجدول رقم 1: إيرادات أدوات السياسة المالية الإسلامية في دولة الكويت خلال الفترة ما بين 2012 إلى 2014

الوحدة: الدينار الكويتي

البيان	2012	النسبة	2013	النسبة	2104	النسبة
الزكاة	30,419,058	84,15	28,468,167	86,44	20,207,780	73,88
الصدقات	3,420,190	9,46	4,462,849	13,55	5,802,816	21,22
المساعدات	2,308,521	6,39	1,211,810	1,01	1,339,984	4,9
المجموع	36,147,769	100	32,931,016	100	27,350,580	100

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من قسم التحصيل والزكاة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الزكاة يعد أهم الإيرادات المالية لصندوق الزكاة والصدقات الكويتي، من خلال النسب العالية التي يمثلها، ويرجع هذا إلى كون الزكاة فرض شرعي واجب الدفع للهيئات المعنية، في حين احتلت الصدقات المرتبة الثانية



في مساهمتها في الإيرادات المالية للصندوق، وتمثل الصدقات التي يتحصل عليها الصندوق في الصدقات الجارية، والتبرعات المختلفة، كما نلاحظ ان نسبة الصدقات تشهد تزايد مستمر من خلال فترة الدراسة، في احتلت المساعدات المرتبة الاخيرة ضمن إيرادات ادوات السياسة المالية، حيث وصلت الى 4,9 كأقصى مساهمة، وتمثل أهم المساعدات التي يتحصل عليها الصندوق في أعانات الجهات الحكومية وشبه الحكومية، إضافة الى مساهمة القطاع الخاص في ذلك .

### 3.1.3 مساهمة ادوات السياسة المالية في العدالة الاجتماعية بدولة الكويت:

يقوم صندوق الزكاة والصدقات الكويتي في إطار مسؤولياته الاجتماعية لإقامة عدة مشاريع في مختلف القطاعات بالدولة خاصة القطاع الاجتماعي والتعليمي والصحي وقطاع الشغل في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية، وتأخذ هذه المشاريع صبغة الوطنية الداخلية، كما تتعدى الى خارج حدود دولة الكويت.

#### أ- المشاريع الداخلية:

الجدول رقم 2: عدد المستفيدين من خدمات صندوق الزكاة الكويتي خلال الفترة 2012 الى 2014.

المجموع	2014	2013	2012	البيان
16909	4441	4401	8067	الأيتام
2895	775	651	1469	الطلبة
4191	1251	1500	1440	القروض
106402	35776	36728	33898	عدد الأسر الفقيرة
130397	42243	43280	44874	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من قسم التحصيل والزكاة.

الجدول رقم 3: مساهمة الادوات المالية الاسلامية في القطاعات الرئيسية المرتبطة بالعدالة الاجتماعية بدولة الكويت.

المجموع	2014	2013	2012	البيان
35	11	16	8	القطاع الصحي
84	19	22	43	القطاع التعليمي
91	30	23	38	القطاع الاجتماعي
29	9	6	14	القطاع الاقتصادي
540	196	145	199	مشاريع أخرى
779	265	212	302	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من قسم التحصيل والزكاة.

من خلال الجدولين أ نلاحظ ان عدد المستفيدين من خدمات صندوق الزكاة الكويتي تجاوز الأربعين ألف مستفيد خلال الفترة ما بين 2012 الى 2014، حيث كانت سنة 2012 هي الاكثر نشاطا بين سنوات الدراسة بتسجيل 43578 مستفيد، وقد مست خدمات الصندوق مختلف الفئات الاجتماعية الهشة كما يلي:

- **القطاع الصحي:** ساهم بيت الزكاة الكويتي في بناء 35 مؤسسة صحية خلال الفترة الممتدة بين 2012 الى 2014 سواء تعلق الامر بمستشفيات او عيادات أو مراكز طبية، بغرض تقديم الرعاية الصحية للفئات الضعيفة في المجتمع، حيث يتحمل بيت الزكاة نفقات علاجهم، وكذا المساعدة في إجراء العمليات الجراحية.

- **القطاع التعليمي:** بلغ عدد المستفيدين من المنح الدراسية والمساعدات المدرسية خلال الفترة ما بين 2012 الى 2014 الى 2895 مستفيد في مختلف الاطوار التعليمية سواء تعلق الامر بالمدارس التربوية أو المعاهد أو الجامعات، وشهدت سنة 2012

نشاط كبيراً لبيت الزكاة الكويتي وذلك بسبب ارتفاع حجم الإيرادات المالية المتحصل عليها عبر الأدوات المالية الإسلامية، الأمر الذي مكن الصندوق من المساهمة في إنشاء مشاريع ذات طابع تعليمي تتمثل في إنشاء وترميم 43 مؤسسة تعليمية في مختلف الأطوار وذلك لفتح المجال لوصول التعليم إلى أكبر عدد من الفئات الضعيفة في المجتمع الكويتي.

- القطاع الاجتماعي: قام بيت الزكاة الكويتي ببناء 91 مسكن اجتماعي منهم 6 دور للإيتام خلال الفترة ما بين 2012 إلى 2014، حيث استفاد من هذه المشاريع 106402 أسرة فقيرة، و16909 طفل يتيم خلال هذه الفترة، وذلك من أجل ضمان حقهم في السكن والعيش حياة كريمة مثل بقية أفراد المجتمع الكويتي.

- قطاع العمل: خلال الفترة ما بين 2012 إلى 2014، قدم بيت الزكاة الكويتي 4191 قرصاً حسناً بهدف مساعدة العاطلين على إقامة مشاريع خاصة بهم، بالإضافة إلى المساهمة في إنشاء 29 مؤسسة اقتصادية لفائدة الشباب في إطار رعاية المواهب، وتخفيض معدلات البطالة.

بالإضافة إلى مساهمات بيت الزكاة الكويتي في قطاعات الصحة والتعليم والاقتصاد والاجتماع، يبرز لبيت الزكاة دور آخر من خلال مشاريع أخرى متفرقة شملت تشييداً للمساجد ودور للعبادة، وحفر للآبار في المناطق الصحراوية، ومنشآت أخرى تعمل للمصلحة العامة.

ب- المشاريع الخارجية: بالإضافة إلى الخدمات والمشاريع التي يقوم بها بيت الزكاة داخل الكويت، تمتد نشاطات هذه الهيئة إلى خارج تراب دولة الكويت، ويظهر ذلك من خلال إنشاء مكتب خاص له بالعاصمة المصرية القاهرة، حيث قام بيت الزكاة الكويتي خلال سنة 2014 مجموعة من الأنشطة والمشاريع، يمكن أن نلخصها في الجدول رقم 4

الجدول رقم 4: مساهمة الأدوات المالية الإسلامية في العدالة الاجتماعية بدولة الكويت: مشاريع خارجية خلال عام 2014.

المشاريع	مشاريع إنشائية	خدمات صحية	مساعدات اجتماعية	كفالة أيتام	طلاب العلم
عدد المستفيدين	1584	5401	57701	3208	1056

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من قسم التحصيل والزكاة

من خلال الجدول رقم 4 نلاحظ أن مشاريع بيت الزكاة الكويتي خارج الدولة لا تختلف كثيراً عن تلك التي تتم داخلها، حيث شارك بيت الزكاة في إنشاء وترميم وتجهيز 1584 منشأة تعليمية وصحية واجتماعية بالتعاون مع مؤسسات الأزهر، في حين تم تقديم الرعاية الصحية لـ 5401 شخص وشملت عمليات جراحية، وأكياس دم، وأشعة، ومعدات طبية مختلفة، وفي الجانب الأسري شملت المساعدات 60909 مساعدة، منها 3208 مست الأطفال اليتامى، في حين تمثلت 57701 في مساعدات شملت مساعدة الأسر الفقيرة بشكل شهري، وكذا مساعدة المصريات المتزوجات من كويتين، إضافة إلى تقديم موائد إفطار وأضاحي العيد، وفي مجال التعليم، استفاد 1056 طالب جامعي من منح دراسية، ومساعدات مالية تمكنهم من استكمال دراستهم في مختلف الجامعات المعاهد المصرية.

### 2.3 التجربة الاماراتية:

#### 1.2.3 التعريف بصندوق الزكاة الاماراتي:

في الرابع عشر من شهر ذي الحجة 1423 هـ الموافق 15 نوفمبر 2003م أصدر صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رحمه الله القانون الاتحادي رقم 4 لسنة 2003 القاضي بإنشاء صندوق الزكاة، هذا الأخير يعتبر هيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية تهدف إلى زيادة الوعي بالزكاة وترسيخ مفهوم فاعلية الزكاة ودورها الهام في مجال التنمية على صعيد الفرد والمجتمع، وتعمل على إحياء هذه الفريضة تطبيقاً وممارسة لتستفيد منها شرائح المجتمع

المحتاجة على اختلافها، كما يضع صندوق الزكاة أيضا في أعلى سلم أولوياته تحقيق مجتمع متكافل اجتماعيا ومتلاحم إنسانيا، وينشط في مجال تنمية العمل الخيري وخدمة الإنسان المحتاج وفق أسس الشريعة الإسلامية (صندوق الزكاة الإماراتي) 2.2.3 الإيرادات السنوية للأدوات المالية الإسلامية لصندوق الزكاة الإماراتي:

تتنوع إيرادات صندوق الزكاة الإماراتي لتشمل الزكاة المفروضة، وزكاة الفطر، والصدقات والتبرعات، والمساعدات المالية المقدمة من طرف الجهات الحكومية وغير الحكومية، والجدول التالي يمثل إجمالي الإيرادات التي تحصل عليها صندوق الزكاة الإماراتي خلال الفترة ما بين 2011 و2014.

الجدول رقم 5: إيرادات صندوق الزكاة الإماراتي خلال الفترة ما بين 2011 و2014.

الوحدة: درهم إماراتي

السنوات	2011	2012	2013	2014
الإيرادات	8920230659	10047970172	12377067117	16553344122
نسبة التطور	/	12,64	34,40	61,67

المصدر: من اعداد الباحثين لبناء على معطيات من صندوق الزكاة الإماراتي.

$$\text{نسبة التطور} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة الأساس}}{\text{السنة الأساس}} \times 100$$

من خلال الجدول رقم نلاحظ تطور إجمالي إيرادات صندوق الزكاة عبر فترة الدراسة، حيث شهدت سنة 2012 نسبة تطور وصلت الى 12,40، لتواصل ارتفاعها في سنة 2013 لتصل الى 34,40، وفي سنة 2014 كانت نسبة التطور قد وصلت الى 61,67، ويرجع هذا التطور الى الطرق الحديثة في عملية تحصيل الزكاة من خلال استخدام البطاقات الالكترونية، بالإضافة إلى اطلاقات حملات واسعة للتبرع، والاعتماد على الرسائل النصية القصيرة في تحصيل الاموال. وإطلاق خدمات الكترونية يمكن الاستفادة منها في تدعيم الصندوق ماليا.

3.2.3 دور الإيرادات للأدوات المالية الإسلامية لصندوق الزكاة الإماراتي في تحقيق العدالة الاجتماعية:

من أجل المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية يقوم صندوق الزكاة الإماراتية بإبرام مجموعة من الاتفاقيات مع مختلف الشركاء في القطاعات الحساسة، وخلال الفترة ما بين 2011 و2014، قام الصندوق بسلسلة من المشاريع بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية مثلما هو مبين في الجدول رقم 5.

الجدول رقم 5: توزيع الإيرادات للأدوات المالية الإسلامية لصندوق الزكاة على الفئات الاجتماعية الضعيفة خلال الفترة ما بين

2011 الى 2014.

البيان	2011	2012	2013	2014	المجموع
الأيتام	6777	15046	18076	19730	59629
قطاع التعليم والتربية	3119	3004	3363	3305	12791
القروض الحسنة	7784	16388	20269	22140	66581
عدد الأسر الفقيرة	3327	4811	7115	12681	27934
ذوي الاحتياجات الخاصة	235	533	949	1942	3659
الرعاية الصحية	573	537	397	1549	3056
المجموع	21815	40319	50169	61347	173650

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات من قسم إدارة شؤون الزكاة.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة الدور الذي يلعبه صندوق الزكاة الاماراتي لتحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك بمساهمته في مختلف القطاعات الرئيسية في الدولة، ويظهر ذلك في:

- الجانب الاجتماعي : طرح صندوق الزكاة العديد من المشاريع ذات الطابع الاجتماعي تحت شعارات مختلفة خلال الفترة ما بين 2011 الى 2014، حيث مست هذه المشاريع حوالي 91222 فرد، منهم 59629 طفلاً يتيماً في إطار مشروع " كافل ، في حين استفاد من مشروع " الأمل " الموجه الى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة 3056 شخص تحصلوا على مساعدات مالية وعينية تساعدهم على العيش بسلام والتكيف مع حالاتهم وأوضاعهم الخاصة، كما استفاد 27934 فرداً يعاني من الفقر والعوز، وذلك بغية مساعدتهم من خلال تقديم مساعدات مالية بشكل شهري، أو مساعدات عينية خاصة في المواسم والمناسبات .

- قطاع التعليم والتربية: وصول المساعدات المالية والمادية الى اكثر من ثلاثة آلاف مستفيد (طالب ومتمدرس) سنوياً خلال الفترة ما بين 2011 الى 2014، إضافة الى توقيع عديد اتفاقيات شراكة مع المناطق التعليمية المتواجدة في الدولة، وهي: المنطقة التعليمية بالعين، دبي، الشارقة، أبوظبي، رأس الخيمة، أم القيوين، المنطقة الشرقية، المنطقة الغربية، عجمان، الفجيرة، وذلك لضمان وصول التعليم الى كل مختلف شرائح المجتمع، ومساعدتهم على كسب حقوقهم في التحصيل العلمي ---قطاع الصحة : بلغ عدد المستفيدين من الرعاية الصحية خلال التفرقة ما بين 2011 الى 2014 مستفيد تحت مشروع ، قدمت شملت الرعاية الصحية اجراء عمليات جراحية، وتقديم مساعدات طبية، وإجراء التحاليل والأشعة، بالإضافة الى مشاريع اخرى، حيث يساعد الصندوق في هذا المحنى مجموعة من المستشفيات على غرار مستشفى سيف، ومستشفى صقر برأس الخيمة، ومركز الاحسان الطبي بعجمان .

- قطاع العمل والشغل: قدم صندوق الزكاة 66581 قرضاً حسناً في إطار مشروع " إعانة " و "داعم" وذلك بالتنسيق مع المؤسسات الاقتصادية الخاصة والبنوك على رأسها مصرف الإمارات الاسلامي، مصرف الشارقة الإسلامي، بنك أبو ظبي الوطني، وشركة الاستثمارات البترولية، سوق أبو ظبي للأوراق المالية، من أجل مساعدة الأفراد على إقامة مشاريع خاصة بهم، وتهدف هذه القروض إلى منح الأفراد حقهم في العمل.

#### 4. خاتمة:

من بين المقاصد العظيمة التي جاءت بها الشريعة الإسلامية هي الحفاظ على حقوق الانسان من خلال فرض مجموعة من الاحكام التي تضبط مختلف المعاملات الدائرة بين الأفراد خاصة المالية، ورسم سياسة مالية محكمة تضمن الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للأفراد، وتكفل الحريات الفردية والجماعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص لكل الناس، والتوزيع العادل للثروة والدخل ، وقد اتخذت الاسلام مجموعة من الأدوات المالية أبرزها الزكاة التي يشرف على تحصيلها هيئات عامة مستقلة وتوزيعها على مستحقيها، وكذا تبني سلسلة من المشاريع في مختلف القطاعات الحيوية في المجتمع، لمساعدة الفقير على تحسين اوضاعه، والوقوف الى جانب العاطل عن العمل ومساندته مادياً لإقامة مشروع يبعده عن التسول. والعيش في حياة كريمة.

#### النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة لدور السياسة المالية الإسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية يمكن تلخيص اهم النتائج المتوصل

اليها في النقاط التالية:

- تهتم السياسة المالية الإسلامية بتطبيق كل الاحكام التي جاءت بها الشريعة الإسلامية في ضبط المعاملات المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي الاجتماعي داخل المجتمع الاسلامي؛
- ينظر الاسلام إلى العدالة الاجتماعية على انها من أولى الاولويات التي يسعى لتحقيقها، على اعتبار ان الانسان هو القيمة الرئيسة لكل مجتمع، وبالتالي المحافظة على حقوقه والتكفل به شيء ضروري لا يمكن أن يتغير مع مرور الزمن او تغير المكان؛
- تطبيق العدالة الاجتماعية وفق المنظر الاسلامي يبدأ من التوزيع العادل للثروات، والمساواة في الحقوق دون تمييز، واحترام لحقوق الانسان؛
- من خلال التجربتين الكويتية والإماراتية يتضح لنا ان الزكاة تعتبر الاداة الرئيسية للسياسة المالية الإسلامية من خلال المساهمة الكبيرة لها في اجمالي ايرادات صندوق الزكاة في البلدين؛
- يساهم كل من بيت الزكاة الكويتي، وصندوق الزكاة الإماراتي في عديد المشاريع في مختلف القطاعات الرئيسية لكل دولة خاصة القطاع الاجتماعي والتربوي والصحي وقطاع الشغل من خلال تقديم مساعدات مالية وعينية لفائدة الفئات الهشة والضعيفة، حيث مست 173650 فردا في الامارات، في حين وصل عدد المستفيدين من خدمات بيت الزكاة الكويتي 130397 فردا من خلال تبني 779 مشروع خلال الفترة ما بين 2012 و2014؛
- يتميز بيت الزكاة الكويتي عن صندوق الزكاة الإماراتي بكون أن أنشطته تعدت الحدود السياسية والجغرافية للدولة، من خلال سلسلة مشاريع أقيمت على الأراضي المصرية تحمل أهداف اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأولى؛
- ضرورة زيادة الوعي الاجتماعي لدى الأفراد، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والهيئات من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية حقوق الانسان؛
- سن قوانين صارمة وتفعيلها تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية، ووضع عقوبات قاسية ضد المخلين بها؛
- تطوير أساليب تحصيل الإيرادات المالية للهيئات التابعة للشؤون الدينية من أجل زيادة مواردها مالية؛
- استغلال المواقع الالكترونية بفعالية وكفاءة عالية من أجل تسهيل عملية التبرع ودفع الزكاة؛
- إطلاق حملات ومشاريع خيرية تضامنية بشكل دوري من أجل ترسيخ فكرة التكافل الاجتماعي خاصة للأجيال القادمة ودعم الجمعيات الخيرية والهيئات المتخصصة في مساعدة الفئات الهشة ماديا ومعنويا.

5. المراجع

1. أحمد أبو الفتوح. (2002). على الناقاة، نظرية الاقتصاد الكلي- مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
2. احمد العناني حمدي. (1982). السياسة المالية في ظل نظم المشروعات الخاصة. جامعة حلوان.
3. القرآن الكريم، سورة الأنفال من الآية رقم: 41.
4. القرآن الكريم، سورة التوبة، الآية رقم: 29.
5. القرآن الكريم، سورة الحشر من الآية رقم: 7.
6. القرآن الكريم، سورة الحشر من الآية رقم: 7.
7. القرآن الكريم، سورة الفرقان: آية رقم 67.
8. سعد الدين العيسى نزار، و سليمان قطف ابراهيم. (2006). الاقتصاد الكلي -مبادئ وتطبيقات-. الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
9. سليمان قطف ابراهيم. (2006). الاقتصاد الكلي -مبادئ وتطبيقات-. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
10. عبد الصمد معين سرداح. (2015). السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي ودورها في محاربة الفقر. فلسطين: الجامعة الإسلامية غزة.
11. عبد المطلب عبد الحميد. (1997). السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي-. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
12. لله محمد اربا. (2011/2010). السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار-حالة الجزائر-. الجزائر: جامعة الجزائر3.
13. محمد بلوافي. (2013-2012). أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر 1970-2011. الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
14. محمد بلوافي. (2013/2012). أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي – حالة الجزائر 1970-2011. الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.
15. مصطفى الجمل هشام. (2007). دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر. مصر: دار الفكر الجامعي.